

من أبعاد استراتيجية أوباما البعيدة

د. فايز الصايغ

تحت ذريعة تدريب وتأهيل ما يسمونه «المعارضة المعتدلة»، ولا اعتدال مع من يرفع السلاح في وجه الدولة والشرعية، يجري تمويل وتدريب وتجهيز مجموعات مسلحة جديدة استولدت تحت اسم «المعارضة المعتدلة»، فيما سجل رموزها وقياداتها وممولوها ومدربوها حافل بالجرائم، إن لم نقل بالمجازر التي ارتكبت بحق الشعب السوري وبحق المعارضة الوطنية المقيمة في الداخل والتي رفضت أن تكون مطية للدول الطامحة بدور ما في المنطقة، وللدول الطامحة في النيل من صمود سورية وثبات شعبها وإصرارها على عدم الخلط بين العدو والصديق وبين الحرية في الوطن وحرية استهداف الوطن، وهذا ما أثبتته الأحداث والاستحقاقات، وبخاصة استحقاق انتخاب الرئيس بشار الأسد والإجماع والخطى على التمسك بقيادته للسيفينة في خضمّ الأمواج والاستحقاقات، وفي ذروة المؤامرة التي حيكت ضد سورية وموقفها المقاوم منذ سنوات ما قبل الربيع المسموم.

الخطا الأميركية لاستهداف سورية من جديد بعد أن فشلت المحاولات السابقة والتي استغرقت قرابة أربع سنوات بما فيها من مشاهد وحجيات ومؤتمرات وأموال وتسليح وغير ذلك، تحتاج في المفهوم الأميركي إلى سنوات جديدة ولهذا قال الرئيس الأميركي في أول خطاباته بعد قرار مواجهة صنع أميركا تنظيم «داعش» وتواجه، بأن إدارته في صدد وضع «استراتيجية بعيدة المدى» لمواجهة «داعش»، بحيث تكون «المعارضة المعتدلة» صاحبة السجل الواسع في الإرهاب قادرة ليس على التصدي ل«داعش» أو تحرير أراض استولى عليها، وإنما قادرة على التمسك أو الحفاظ على الأرض الموجودة عليها من الخريطة الإرهابية في سورية، بحيث تكون سنوات التدريب والتأهيل والعسكرة ودعم المجموعة المسلحة «المعتدلة» كافية لتحقيق أهداف عدة، منها إطالة الأزمّة وتمديد عمر المؤامرة وتجهيز أدوات جديدة للعبث بالأمن والاستقرار السوري المنتظر بما يمكن هذه المجموعات من إلهاء الجيش السوري والشعالي في الداخل، وصرف اهتمامه عن قضية الصراع العربي - الصهيوني بما يسهل تنفيذ «إسرائيل» لمخططاتها القديم الجديد بتوهيد القدس والانتهاه كلياً من رمزية المسجد الأقصى واجتياح ما تبقى من الأرض والمقدسات وهذا ما يجري الآن.

المخطط الجديد الذي تسيّر إليه «الاستراتيجية البعيدة المدى» يهدف إلى إبقاء مسألة المهجرين كعنصر ضاغط على الحكومة السورية من جهة وتجنيب كل ما يمكن تجنيده منهم في صفوف «المعارضة المعتدلة... المسلحة»، وتوفير مستلزمات التدريب والتأهيل والتمويل المعروفة مصادرها السعودية والقطرية معاً، وإنشاء قوات عسكرية مموّلة ومدربة قابلة للزيادة عدا وعدة تشكل في ما بعد رديفاً احتياطياً أو فصيلاً مكتملاً لتنظيم «داعش» الذي لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأميركية التعامل المباشر والعلني معه، لا سيما أن الرأي العام الأميركي والأوروبي صار يعرف كثيراً من الحقائق والمعلومات التي تسهم في إحراج الأدوات الاستعمارية للاستمرار في دعمها المباشر.

لذلك كان الخطأ في إنزال الطائرات الأميركية للمساعدات العسكرية التي كانت مقررة لدعم الكرد في عين العرب فوصلت عن طريق «الخطا» إلى تنظيم «داعش» علناً.

عوامل سقوط الخطا الأميركية تكمن في أنّ حسابات بيدر الولايات المتحدة الأميركية لا يأخذ في الاعتبار الحقل السوري، فالجيش السوري الذي يواصل تحقيق الانتصارات اليومية على الأرض، أسقط المؤامرة من قبل وسيسقطها من بعد، وهو بصدد تحرير التراب الوطني السوري من الإرهاب، وهو يخطف خطواته بثقة وثبات، وسيعيد السوريين شعباً وجيشاً الإرهاب الوافد إلى بلدهم إلى بلدان المنشأ لكي يمارس خبرته الإرهابية هناك.

ربما تكون الولايات المتحدة أبعد من دول أوروبا وإحتمالات انتقال الإرهاب إلى داخلها أقل فرصة من أوروبا، لكن الجميع في النهاية سيدفع الثمن، ومن يتابع تصريحات رجال الأمن عندهم يدرك أنّ الخطر الإرهابي بدأ يلامس حدودهم ومخاوفهم وارتجاف قلوبهم.

البشاء

الحريرية تتذاكى: رفع الغطاء عن تكفيرّي تركيا وقطر... فقط!

د. وفيق إبراهيم

لا تختلف منظمات الإرهاب التكفيرّي عن بعضها بعضاً ولو تعددت مصادر ولاءاتها وتمويلها. تتخذ أسماء متعددة وجغرافيا متنوّعة، لكنها تتشابه في رفض كل ما هو مدني وتزعم تمثيل الله على الأرض من طريق مصادرة «النص المقدس» وتركيب أحاديث نبوية ملفقة. فـ«النصرة» و«داعش» و«الجبهة الإسلامية» و«القاعدة» وعشرات التنظيمات الأخرى في سورية ومصر والصومال والعراق ولبنان واليمن ونيجيريا وباكستان... كلها تنتهي إلى مصدر إيدولوجي موحد هو الفراءة الوهابية في الإسلام. وتتوهم أنها تطبق القرآن الكريم، في حين أنها لا تتنّفذ إلا إقراراً لها ومفهومها الخاص للنص الإلهي، فتقتل وتسبي وتغتصب وتهدم وتزعم أنها مأمورة من الغيب في حين أنها مأسورة من قوى الظلام والجهل والتخلف. وتخدم ربما من دون أن تدري قوى عالمية صهيونية وغربية تسيرها على شكل غير مباشر.

بداية، ومنذ توطّد التسوية في تمويل الإرهاب في سورية، تماهت الحريرية معها. واعتقدت أن إسقاط «أسد دمشق» مسألة أشهر فقط، فوالت جماعات في شرق لبنان ومناطقه الشمالية، وبعض أنحاء مخيمات النازحين لتسليح إرهابيين لبنانيين وسوريين وفلسطينيين. وتوهم الحريريون أنهم قاب قوسين أو أدنى من تولي الحكم في دمشق.

وبتقلص جمهورها المصلحة الفئات الأكثر تطرفاً، فكان استغلالها للهجوم الإرهابي على الجيش في الشمال، فرفعت الغطاء عن الفئتين الثانية والثالثة من داعمي الإرهاب، وسحبت بعضهم (الضاهر والشهال) إلى الفتنة الثانية مع الاستمرار بدعمهم. ولتخطئة ظلت تهاجم حزب الله إعلامياً وتسايو سلاحه بسلاح الإرهاب من الفتنة الثانية والثالثة (تركيا وقطر).

إن نواب الشمال ووزراء حزب «المستقبل» هم من أكبر

وحزبها «المستقبل» الذين أسكوا بتوزيع المال العام محللين الدولة ديناً فاق الستين مليار دولار، واستعملوه كمال سياسي لبناء الدولة الحريرية المنشودة في لبنان.

وكان نجوم الإرهاب التكفيرّي ثلاث فئات: «السعوديون» وهم نواب «المستقبل» في شمال البلاد، والمسؤولون العسكريون لديهم مع رؤساء بلديات البلديات الكبرى الحدودية وجمعيات أهلية في بيروت والبعاق والشمال، فضلاً عن أجهزة إدارية وأمنية رسمية لا تزال تشكل جزءاً من النفوذ السعودي في لبنان.

ومن أبرز هذه الفئة وزير العدل أشرف ريفي والنواب كبارة وفقت والجراح والمشتوق وقيادات حزب «المستقبل» أحمد ونادر الحريري. وتضمّ الفئة الثانية، «الإخوان المسلمين» اللبنانيين المضطرين إلى التحالف مع الحريرية لمعاودة الصعود وبنقبة وصلت إلى حدود الباطنية. فالثائب الحوت يخطف ودا في آل الحريري وعيناها في قطر وقلبه في تركيا.

أما الفئة الثالثة، فتحتوي على كل الأوكار المتصلة بـ«القاعدة» و«النصرة» و«داعش» والجيش الحر، و«الجبهة الإسلامية» و«الأضمار» و«فتح الإسلام» و«الأسير» و«جماعة عزام» والمنبليات. وتشارك في تمويلها وتدريبها وإيوائها كل من السعودية وقطر وتركيا. وهنا يأتي دور التائب الأميركي لهذه البلدان بذريعة دعمها الإرهاب. وتحوّل «داعش» وحضاً ربع حتى من أنشاه، لذلك التزمت السعودية بالتحوّل الأميركي المناهض للإرهاب. وكذلك فعلت الحريرية بالتقليد والولاء، لكنها فوجئت بحجم توطّد جماعاتها الخاصة فيه، ووبغثت بتقلص جمهورها المصلحة الفئات الأكثر تطرفاً، فكان استغلالها للهجوم الإرهابي على الجيش في الشمال، فرفعت الغطاء عن الفئتين الثانية والثالثة من داعمي الإرهاب، وسحبت بعضهم (الضاهر والشهال) إلى الفتنة الثانية مع الاستمرار بدعمهم. ولتخطئة ظلت تهاجم حزب الله إعلامياً وتسايو سلاحه بسلاح الإرهاب من الفتنة الثانية والثالثة (تركيا وقطر).

إن نواب الشمال ووزراء حزب «المستقبل» هم من أكبر

خفايا

سخر ديبلوماسي مخضرم من الدعاية الإعلامية التي تروج لمحاولات الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان فرض

أجندته على التحالف الدولي لمواجهة «داعش»، واعتبر أنّ الهدف من هذه الدعاية التعمية على الخسائر الاستراتيجية التي نزلت بالسياسة التركية «الإخوانية»،

سواء في مصر أو في سورية والعراق، وكذلك في التطورات السلبية في العلاقة مع إيران.

وأشار الديبلوماسي إلى أنّ خسارة تركيا مضاعفة، لأنها لم تقتصر على الشرق فحسب، بل إنهم لم تريح الغرب أيضاً لأنه لم يسمح لها حتى بتجاوز العقبة إلى داخل الاتحاد الأوروبي.

برّي يبحث وكتلته أجواء جلسة التمديد... «القوات» يتراجع و«الوطني الحر» و«الكتائب» يحدّدان اليوم موقفيهما من الحضور

سبق وأعلنا تأييدهم لمبدأ التمديد للمجلس النيابي نظراً للأخطار السياسية الكبيرة في غياب رئيس جمهورية وعدم إمكان أن يكون هناك حكومة بعد الانتخابات النيابية. وأشار إلى «أنّ التمديد أصبح أكثر من ضرورة، ولا مبرر لرفضه».

شبيطيني: لربط التمديد بانتخاب رئيس
بدورها اعتبرت وزيرة شؤون المهجرين ليس شبيطيني أنه إذا كانت الظروف الاستثنائية حثمت اللجوء إلى خيار التمديد فإنه لا يجوز الاستسلام سياسياً ولا وطنياً لمنطق الفراغ والتفريغ في سدة الرئاسة الأولى، بل من الواجب الملح ربط التمديد بانتخاب رئيس للجمهورية من أجل حماية الدستور وانتظام عمل المؤسسات وفي طبيعتها موقع رأس الدولة».

وقالت في تصريح: «بتنا قاب قوسين من التمديد للمجلس النيابي، فإن قولنا بالواقع الذي وصلنا إليه ينبع من اعتبار التمديد شراً لا بد منه في مقابل خطر الفراغ الذي بات يلوح في الأفق والذي نعتبره من الشرور ويضع البلاد في المجهول». وأضافت: «ينبغي على الجميع التمسك باتفاق الطائف كوثيقة ميثاقية منصفة لمختلف اللبنانيين، ونرفض المسّ بها على اعتبار أنها تحفظ مبدأ المناصفة وتحقق التوازن الوطني الذي قام على أساسه لبنان الوطن والرسالة».

الرفاعي: الدستور أعلى من الموائيق
أما دستورياً فقد جزم النائب السابق حسن الرفاعي «بأنّ الميثاقية بدعة، فممنها يكون في الدولة ميثاق مكتوب، تنتفي الموائيق، الدستور أعلى من الموائيق ومن الاتفاقات حتى الدولية منها، فكم بالأحرى الاتفاقات الداخلية. هذه بدعة اخترعها بعد الطائف، فلا وجود لما يُسمى «ميثاق».

وسال الرفاعي: لماذا لا يوقفون التشريع مثلاً عن غياب نواب من الأقليات، من السريان مثلاً»



(حسن إبراهيم)

برّي مترشّحاً اجتماع كتلة التحرير والتنمية

الأسباب الموجبة المعلن عنها للتمديد هي الشغور الرئاسي والوضع الأمني، ونحن نطالب بتحديد السبب الموجب الرئيسي لذلك، لأنه إذا تمّ ربط الانتخابات النيابية بإنجاز الاستحقاق الرئاسي، فالآن لم يعد ظرفاً قاهراً لعدم إجراء الانتخابات النيابية، وقد ننتخب رئيساً للجمهورية في ظروف أمنية لا تشبه الظروف الحالية».

فتحت: الميثاقية متوافرة
من جهته أكد النائب أحمد فتحت «أنّ مبدأ الميثاقية في التصويت موضوع جديد ندخله على اللعبة السياسية، فهو غير موجود لا في الدستور ولا في اتفاق الطائف، الميثاقية هي دائماً في الحضور وفي المشاركة بالتصويت وليس في التصويت بنعم أو لا، وأشار إلى «أنّ الميثاقية متوافرة، وأكثرية النواب المسيحيين في المجلس النيابي

يبود أنّ التمديد للمجلس النيابي سيسلك طريق الميثاقية التي يتمسك بها رئيس المجلس نبيه بري، حيث ينتظر أن يتراجع رئيس حزب القوات سمير ججع كعادته عن رفضه التمديد بإعلانه أنّ نواب «القوات» سيصوتون بنعم للتمديد، بعد أن تراجع قبيل التمديد الأول عن التمسك بمشروع اللقاء الازنوتكسي بضغط من تيار المستقبل.

وفيما يرجح أن يحضر نواب التيار الوطني الحرّ وحزب الكتائب الجلسة من دون التصويت لمصلحة التمديد، ترأس الرئيس بري أمس اجتماع كتلة التنمية والتحرير، وتمّ البحث في المواضيع الواردة على جدول أعمال الجلسة العامة غداً، واتخذت القرارات التي رأتها من مصلحة البلاد والشعب اللبناني.

ججع
ويعقد رئيس حزب القوات سمير ججع مؤتمراً صحافياً في مراب في الثانية عشرة والنصف ظهراً اليوم يعرض خلاله «مبارته لتفادي الفراغ». وفي هذا الإطار، نقلت «المركزية» عن عضو كتلة «القوات» النائب اطوان زهرا تأكيد «حضور القوات جلسة التمديد، لكنه رفض «إعطاء تفاصيل عمّا اذا كانوا سيصوتون للتمديد أم لا»، تاركاً توضيح هذا الموقف لججع في مؤتمر الصحافي الذي سيقترح فيه، وفق زهرا، «حلا لمسألة الانتخابات النيابية».

الجميل: سنصوّت ضدّ التمديد
أما حزب الكتائب، فأكد رئيسه أمين الجميل التصويت ضدّ التمديد «لأنّ التصويت إلى جانبه يعطي صك براءة لكل من شاركوا بتعطيل الرئاسة وجرحوا إلى هرطقة جديدة على الأرض، واعتبر «أنه في الوقت الحاضر الأولوية والضرورة هي لانتخاب رئيس وكل ما عدا ذلك هو تعطيل للمؤسسات ولعمد الشراكة الوطنية».

الخازن من الرابية: عون مع حل تمثيلي يمضي قدماً بالرئاسة

التعطيل ليس من الرابية بل هو نتيجة التمديد لمجلس النواب».

وأضاف الخازن «أما عن المفاوضات الخارجية للافراج عن العسكريين المخطوفين، اعتبر العماد عون ان مجرد الاستعانة بطرف إقليمي مؤثر يؤكد نظرية ارتباط ما يحدث بما يجري في المنطقة. وما دام ضباط الجيش وفي حضور ضباط اليونيفيل يجتمعون مداورة في حضور ضباط جيش العدو «الإسرائيلي» للتشاور، فحري بنا أن نعاود التواصل مع المسؤولين في سورية. بعد الشروط المعروفة التي وضعتها جبهة النصرة للتوصل الى حلول يمكن أن تكون مفتاحاً للإفراج عن العسكريين المخطوفين».

أكد رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون «أنه مع أي حل تمثيلي يمضي قدماً بالانتخابات الرئاسية لأنها في النهاية تؤدي إلى تسهيل إجراء الانتخابات النيابية حتى ولو مدد لها لفترة قصيرة ومحددة».

وأشار عون بحسب ما نقل عنه رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن الذي زاره في الرابية، إلى أنّ التطورات الإقليمية أرخت بظلالها على الجواند الأمنية في البلاد وانعكست تعميلاً للاستحقاقات الرئاسية والنيابية. ورأى «أنه لولا التطورات الإقليمية التي تنعكس سلباً على أوضاعنا الداخلية لكانت الأمور سائرة إلى تحسن أكيد». وأشار الخازن إلى «أنّ الرأي كان متفقاً على أنّ

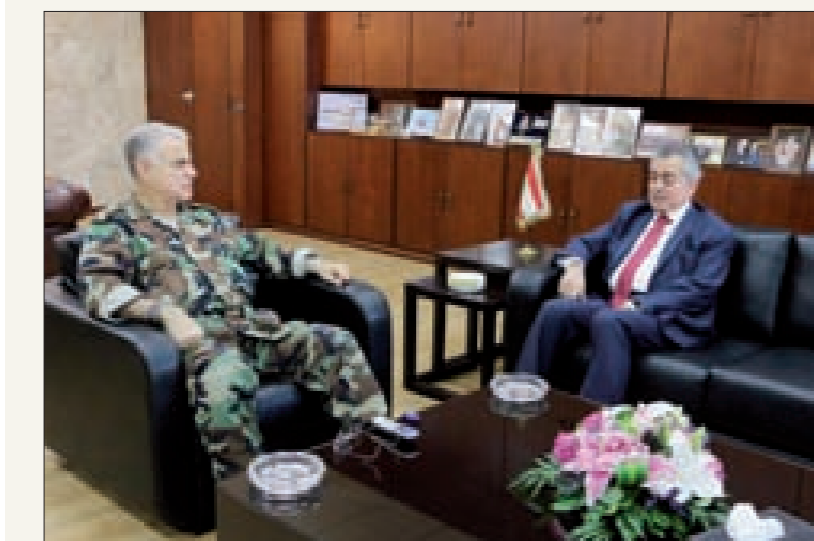
معلولي يحذر من أخطار تقويض النظام الديمقراطي البرلماني

سأل النائب الأسبق لرئيس مجلس النواب ميشال معلولي «كيف يمكن لمجلس نيابي أن يستأنر بالسلطة وأن يقوم بالانقلاب الثاني على الإرادة الشعبية والدستور، من دون أية محاسبة أو مساءلة أو تمر من أصحاب الحقّ الشعب اللبناني»؟

ورأى في بيان «أنه منذ إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 لم يتعرض الكيان إلى أخطار تهدد وجوده كما في حاله اليوم، هذه الأخطار تتمثل أولاً وللمرة الثانية في تقويض نظامه الديمقراطي البرلماني الذي هو مبرر وجوده واستمراره وذلك بتعطيل الإرادة الشعبية أو منعها من اختيار الممثلين الحقيقيين عن الشعب عبر الانتخابات النيابية».

وأضاف: «لقد عمد مجلس نواب في التمديد الأول إلى إلغاء الطعن الذي تقدم به رئيس الجمهورية وكتلة التغيير والإصلاح، وذلك بتعطيل نصاب المجلس الدستوري، الهيئة الوحيدة التي تلغي قانون التمديد. هذا المجلس الذي أوصل البلاد إلى الفراغ الرئاسي وإلى تعطيل السلطة التشريعية ونشل السلطة التنفيذية مما أفسح في المجال لتغلغل التنظيمات الإرهابية كما حصل في صيدا وعرسال وطرابلس وغيرها من المناطق اللبنانية. كما تعامى عن تكاثر عدد النازحين السوريين ليزيد عددهم على ثلث عدد اللبنانيين، هذا إضافة إلى تنامي الدين العام والتدهور الاقتصادي والأمني وصولاً إلى تعطيل مواسم الاصطياف والسياحة».

نشاطات سياسية برلمانية وأمنية



قهوجي مجتمعاً إلى سفير سورية (مديرية التوجيه)

المشاركة في احتفال توقيع الجانبين السعودي والفرنسي على اتفاق الهيئة المقدمة من المملكة لمصلحة الجيش. وكان قهوجي استقبل قبيل مغادرته في مكتبه في البريزة، السفير السوري على عبد الكريم علي وتناول البحث الأوضاع العامة.

تابعت لجنة الإدارة والعدل برئاسة النائب روبر غانم، في جلسة عقدها، في المجلس النيابي، درس اقتراح القانون المتعلق بتملك غير اللبنانيين الحقوق المدنية في لبنان، على أن تعقد جلسة ثانية يوم الإثنين المقبل لمناقشة مناقشته.

من ناحية أخرى تعقد فرعيها المكلفة درس اقتراح القانون الرامي إلى إنشاء محافظة جديدة في جبل لبنان، جلسة، في الأولى من بعد ظهر الإثنين المقبل برئاسة النائب نوار الساحلي.

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة مع الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد، الأوضاع والتطورات الراهنة في المنطقة. من جهة ثانية، أبرق بري إلى رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة، مهتماً بتجديد انتخاب.

التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل سفيره كندا هيلاري آدمز التي اكتفت بالقول بعد اللقاء: «إن المحادثات كانت جيدة».

واستقبل باسيل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان فابريزيو كاربوني. وعرض الأوضاع العامة مع رئيس حزب المشرق رودريغ خوري الذي زارده على رأس وفد.

غادر قائد الجيش العماد جان قهوجي لبنان بعد ظهر أمس، على رأس وفد عسكري، متوجهاً إلى السعودية،



الثلاثاء 4 تشرين الثاني
21.15
بلا حصانة
OTV
WWW.OTV.COM.LB